

العوامل المؤثرة على توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية - دراسة ميدانية -

إياد جمال فارس¹ منال عبد الرحمن العتيبي² عمران إسحق أبو زر

1 وزارة المالية الأردنية || الأردن

2 جامعه الحسين بن طلال || الأردن

الملخص: هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر على توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية "دراسة ميدانية". تكونت عينة الدراسة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (131)، وأظهرت نتائج الدراسة أن مجموعة (0) التي تصدر القوائم المالية من اليوم الأول إلى اليوم الخامس عشر، لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مع فرضيات الدراسة، أما المجموعة (1) والتي تصدر القوائم المالية النصف سنوية من اليوم السادس عشر إلى اليوم الثلاثين فكانت أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية مع الرفع المالي والأداء ولكن كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع الربحية والعمر والحجم وأيضا مجموعة (2) والتي تصدر القوائم المالية من اليوم الواحد والثلاثين إلى اليوم الخامس والأربعين فكانت أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية مع الرفع المالي والعمر وحجم الأصول والأداء ولكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع الربحية، والمجموعة (3) والتي تصدر القوائم المالية من اليوم السادس والأربعين فأكثر ووجدت أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مع فرضيات الدراسة، وتم الخروج أيضا بنتائج بعد أن تم دمج المجموعات وقياسها حسب المدة التي سمح بها القانون فكانت مجموعة (0+1) هي الفترة التي تصدرها القوائم المالية من اليوم الأول إلى اليوم الثلاثين فكانت أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مع الرفع المالي والحجم والأداء ولكن كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مع العمر والربحية، أما المجموعة (2+3) والتي هي الفترة التي يصدرها القوائم المالية من اليوم الثلاثين فأكثر فكانت أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مع فرضيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، توقيت إصدار القوائم المالية، الرفع المالي، الأداء، ربحية السهم.

خلفية الدراسة

من المعلوم أن المحاسبة علم من العلوم الإنسانية التي نشأت لقياس نتائج الأعمال للشركات لتحقيق متطلبات المستخدمين الداخليين من مساهمين وغيرهم، ومتطلبات المستخدمين الخارجيين من مقرضين وجهات حكومية كإدارة الضرائب وغيرها، وبما أن الإنسان عرضة للضباب والخطأ، فإن الأرقام المحاسبية تحتوي على جدل متأصل ناتج عن الاختلاف في أساليب التقييم من شخص لآخر، وبالتالي فإن الدراسات في التقديرات المحاسبية تسعى إلى جذب الأرقام الناتجة عن مخرجات النظام المحاسبي إلى أقرب ما يكون للواقع، حيث اقتضت هذه الاعتبارات وغيرها أن يقسم عمر المنشأة إلى فترات زمنية متساوية مصطنعة وليست حقيقية، حيث تتوقف المنشأة برهة ما لإعداد الحسابات الختامية، وقد اتفق فقهاء المحاسبة على اعتماد الفترة المالية في غالب الأحيان هي عام ميلادي كامل، يبدأ من أول كانون الثاني حتى نهاية كانون الأول في معظم القوائم المالية التي يتم إصدارها، وهذه الفترة المحاسبية هي السنة التقويمية (Calendar Year)، كما أن بعض الشركات اعتمدت نظام السنة الطبيعية (Physical Year) للتوائم مع طبيعة نشاطها مثل (المدارس والجامعات. ... الخ)، فإننا نجد أنها تحتوي على كافة فصول السنة (ربيع، صيف، شتاء) مما يجعل المقارنة بين السنوات ممكنة لأن الفترة المالية سنة كاملة تحتوي على كافة الفصول، وبالتالي فإن مجمل نشاط الشركة منسجم من عام لآخر ولا يتأثر بالبيع السنوي، وتلبية

احتياجات أصحاب المنشأة والمتعاملين معها وجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة بها من أجل التحقق من مركزها المالي والتعرف على نتائج أعمالها، ومالها من حقوق وما عليها من حقوق، ومن ثم يتم استخراج نتائج أعمالها وميزانيتها العمومية في نهاية كل فترة مالية (السويطي، 2008).

كما أن القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة تعتبر أحد المصادر الهامة والأساسية التي تزود المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الجهات المهتمة بأمور الشركة بحاجاتهم من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة. ويعتبر توقيت إصدار التقرير المالي بعد انتهاء الفترة المالية للشركة من الأمور الضرورية، لأن التأخير في عملية الإصدار يقلل من أهمية وفاعلية المعلومات التي يحتويها التقرير ويقلل من ملائمتها لاتخاذ القرار (دهمش، 1995)، كما أن الغرض من إلزام الشركات بإعداد التقارير المالية في الوقت المناسب هو إطلاع المساهمين والمستثمرين وغيرهم من الفئات المعنية بنتائج أعمال الشركة لتمكينهم من تقييم أدائها ومركزها المالي، وتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة لهم (الكبيسي، 2009).

مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية التقارير المالية وتوقيت إصدارها، فقد أكدت المنظمات المهنية المعنية بشؤون المحاسبة في توصياتها على أهمية التوقيت لإصدار التقارير المالية، حيث أعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) توقيت إصدار القوائم المالية، من العناصر الأساسية الواجب توفرها حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، وفي بريطانيا اعتبر مجلس معايير المحاسبة أن عملية التزويد في الوقت المناسب قد تقتضي في بعض الأحيان التضحية بموثوقية البيانات (أبو نصار ولطفي، 1998).

كما أن إصدار القوائم المالية النصف سنوية في الوقت المناسب وما تحمله هذه القوائم من معلومات من شأنه أن يؤثر في معتقدات المستثمرين حول خصائص الأوراق المالية للشركات المعلنه لهذه التقارير. وبالتالي يجب أن يتم معرفة العوامل المؤثرة على توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية، ومحاولة معالجتها إذا كانت هذه العوامل ذات التأثير السلبي لإصدار القوائم المالية النصف السنوية والتي تؤدي إلى تأخير إصدارها. وقد تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. هل يوجد ارتباط بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وأداء المنشأة.
2. هل يوجد ارتباط بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وربحية المنشأة.
3. هل يوجد ارتباط في توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي للمنشأة.
4. هل يوجد ارتباط في توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وعمر المنشأة.
5. هل يوجد ارتباط بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وحجم المنشأة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وأداء المنشأة. وتبين الرفع المالي للمنشأة. وبيان العلاقة بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وربحيتها كما تبين حجم المنشأة، وعمرها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- مساعدة الجهات ذات العلاقة بالتقارير المحلية (القوائم المالية النصف سنوية) مثل: هيئة الأوراق المالية، بورصة عمان، والمستثمرين في بورصة عمان، وإدارة الشركات المساهمة وغيرهم من مستخدمي هذه التقارير.
- بيان أهمية القوائم المالية النصف سنوية كمصدر من مصادر المعلومات.
- تقيس العوامل المؤثرة على توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية مثل: حجم الشركة، عمر الشركة، الرفع المالي للشركة، ربحية الشركة.
- بيان قدرة الشركة على إصدار القوائم النصف سنوية بوقت أقل من الوقت الذي حدده القانون.

التعريفات الإجرائية:

توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية: هي عبارة عن المدة التي يسمح خلالها إصدار القوائم النصف سنوية أي ما بين الفترة من 000/6/30 إلى 000/7/31 من نفس العام، أي شهر من تاريخ نهاية الفترة المالية النصف سنوية، وفقاً لأحكام قانون هيئة الأوراق المالية (هيئة الأوراق المالية، 2002)

الأداء **Performance**: صافي الربح قبل الضريبة / حقوق المساهمين، حيث تعتبر هذه النسبة هي العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالشركة، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً. ويعتبر العائد المناسب من وجهة نظر الملاك ما يوازي معدل العائد الخالي من الخطر مضافاً إليه ما يطلق عليه بدل المخاطرة وهو يختلف من نشاط لآخر ومن بيئة استثمار لأخرى (السويطي، 2008)

ربحية السهم **Earning Per Share**: صافي الربح قبل الضريبة/عدد الأسهم العادية، حيث تعتبر من نسب الربحية وتقيس حصة السهم الواحد العادي للربح، وعلى هذه النسبة يقرر الملاك الاستمرار أو الاستثمار في النشاط أم لا (الفضل ونور، 2006).

حجم الشركات **Total Assets**: تساوي حجم أصول الشركة، وهذه النسبة تقيس قوه أو قدره طاقة المنشأة على الإنتاج (صالح، 2008).

عمر الشركة **Time Limit**: الفترة التي مضى على تأسيس وعمل الشركة حتى عام 2009، وهي فترة دراسة الباحثين (Ranson, 2003).

الرفع المالي **Financial Leverage**: إجمالي الالتزامات إلى الأصول = إجمالي الالتزامات طويلة الأجل ÷ إجمالي الأصول وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات طويلة الأجل باستخدام إجمالي الأصول ومهما انخفضت هذه النسبة يكون ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقرضين (مسعود، 2005).

نتيجة لتزايد الطلب من الجهات المستفيدة على المعلومات الواردة وخصوصاً التقارير المالية، فقد ظهرت الحاجة إلى تطوير أساليب وأشكال إعداد وعرض التقارير المالية، وذلك نتيجة للتطور الحاصل في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى الحاجة إلى إصدار القوائم المالية النصف سنوية، بسبب عدم إمكانية الانتظار حتى نهاية العام للحصول على المعلومات المالية من التقارير السنوية (لطفي، 1998).

وتعتبر القوائم المالية النصف سنوية هي أحد أشكال تطور وإعداد وعرض التقارير المالية لغرض تلبية احتياجات متخذي القرار، كما أنها هي جزء من التقارير المالية المحلية، وحتى نحدد ما هو المقصود بالتقارير المالية المحلية، يكون أفضل سبيل ما ذكر ضمن نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) حيث إن :
الفترة المرحلية: هي الفترة التي يتم شمولها بالتقارير المالية وتكون أقل من سنة مالية كاملة.
التقرير المالي المرحلي: هو " تقريراً يحتوي إما على مجموعة كاملة من البيانات المالية أو على مجموعة من البيانات المالية المختصرة لفترة مرحلية" (حماد، 2002).
ومما تقدم فالتقارير المالية المحلية تقارير تعد وتُنشر من قبل المنشأة تغطي فترة أقل من سنة مالية، عادة ما تكون نصف سنوي لغرض توصيل معلومات يمكن الاعتماد عليها لأغراض اتخاذ القرارات.

أهداف القوائم المالية

إن الهدف الأساسي من القوائم المالية هو (مسعود، 2005):

1. تزويد بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.
2. تعمل على خدمة المستخدمين الذين لا تتوفر لديهم سلطه أو امكانية أو مصادر للحصول على المعلومات، أو الذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمنشأة.
3. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين، من أجل التنبؤ والمقارنة، وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت.
4. تساعد على تقديم معلومات مفيدة في الحكم على مقدرة الادارة في استخدام موارد المشروع لتحقيق هدفة الأساسي.
5. تعمل على تقديم معلومات مفيدة في تقييم ادارة الموارد للمنظمات الحكومية والمنظمات الغير هادفة للربح.

أهداف القوائم المالية النصف سنوية:

بالإضافة إلى مجموعة الأهداف العامة للتقارير المالية والتي تم التطرق إليها، فإن القوائم المالية النصف سنوية تهدف إلى توفير هذه المعلومات بشكل أسرع وعدم الانتظار إلى نهاية العام لاتخاذ بعض القرارات العاجلة، وبذلك تكمن أهداف هذه القوائم النصف سنوية بما يلي (طاهات، 2005)

1. ترشيد اتخاذ القرارات.
2. تقييم ادارة المشروع.
3. تخفيض درجة عدم التأكد أمام المستثمرين عند التنبؤ بالأرباح وعوائد الأسهم.
4. الالتزام بمتطلبات القوانين والتعليمات الحكومية بإصدار القوائم المالية النصف سنوية للشركات المتداولة أسهمها في السوق المالي.

وكذلك تقدم المعلومات اللازمة عن المصادر الاقتصادية للمنشأة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطلوبات المرتبطة بها (عبد العال والشاهد، 2000). أما صالح (2008) فقد أضاف الأهداف الآتية:

1. قياس أداء المنشأة ومدى التقدم الحاصل فيها، وقدرتها على توليد التدفقات النقدية والأرباح.
2. تقديم المعلومات الملائمة للمستفيدين ومساعدتهم في اتخاذ قرارات الاستثمار.

مكونات القوائم المالية النصف سنوية:

تحتوي التقارير المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد بالقوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروع، والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر في المنشأة مستقبلاً. ولا يحدد المعيار المحاسبي الدولي (34) بشكل إلزامي المشاريع التي يجب أن يطلب منها نشر تقارير مالية مرحلية، ووقت وعدد مرات ذلك، بحيث ترك ذلك للحكومات وواضعي أنظمة الأوراق المالية وأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية، على أن لجنة معايير المحاسبة الدولية تشجع المشاريع المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على تقديم هذا النوع من التقارير، حيث تشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية المشاريع المتداولة أسهمها في سوق الأوراق المالية على ما يأتي (صالح، 2008):

1. تقديم تقارير المرحلية على الأقل في نهاية النصف الأول من سنتها المالية.
 2. تقديم تقاريرها المالية المرحلية خلال فترة لا تزيد عن 60 يوم من نهاية الفترة المرحلية.
- وبحسب المعيار المحاسبي لا يوجد الزام للمنشأة في نشر محتوى التقرير المالي المرحلي إما أن تنشر المنشأة مجموعة كاملة من البيانات المالية وفي هذه الحالة عليها أن تمتثل لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم (1) الخاص بمجموعة كاملة من البيانات المالية بحيث تشمل، قائمة المركز المالي، وبيان الدخل، بيان كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغير فيها عدا تلك الناجمة عن العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات عليهم.

خصائص القوائم المالية النصف سنوية:

هي نفس خصائص القوائم المالية السنوية وهي:

- 1- الملائمة: هي قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه. فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي التي تكون قادرة على إيجاد الفرق في القرار، حيث أنه من الضروري تزويد متخذي القرار بهذه المعلومات فور الانتهاء من إعدادها (White, 2004).

أ- القدرة التنبؤية: تهيئ وفير المعلومات والبيانات المحاسبية التي تعمل على تحسين قدرة متخذي القرار على التنبؤ بنتائج الأعمال المستقبلية، مما يؤثر على القدرة في اتخاذ القرارات المستقبلية.

ب- قيمة التغذية العكسية: القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات والبيانات المحاسبية في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.

ج- التوقيت الجيد أو المناسب: توفير المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب، أي قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير على قراراتهم (جرن، 2003).

- 2- الموثوقية: وتعرف بأنها درجة كون المعلومات المحاسبية خالية من الخطأ والتحيز إلى حد منطقي ومعقول وبنفس الوقت تمثل عرضاً أميناً وصادقاً للمعلومات، ولكي تكون هذه المعلومات ذات صفة موثوقة يمكن الاعتماد عليها يجب أن تمتلك الصفات التالية (White, 2004).

أ- قابلية الصحة والتحقق: حيث تهتم هذه الصفة بما إذا كانت البيانات المالية قد قيست بشكل دقيق وانها تمثل ما يجب أن تكون عليه هذه البيانات، وهذا يعني ضرورة استخدام النظم المحاسبية بطريقة ثابتة ومحددة بدقة، وأن تكون الاجراءات والطرق المستخدمة واضحة وسليمة بحيث يمكن لأي محاسب مؤهل أن يتوصل إلى نفس المخرجات والنتائج التي يتوصل اليها محاسب مؤهل اخر وذلك باستخدام نفس المدخلات.

ب- التمثيل أو العرض الصادق: حيث يقصد بها وجود التوافق والتطابق بين الأرقام المحاسبية وبين مصادرها من الأحداث التي تمثلها هذه الأرقام.

ج- الحياد: يقصد بالحياد أو عدم التمييز هو عدم اختيار المعلومات بشكل ينتج عنها تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى (حماد، 2002).

3- الثبات: أن إجراء المقارنات بين القوائم المالية للمنشأة فانه يصبح الزاميا بأن تعدد القوائم على أساس ثابت من فترة لأخرى، حيث يقصد بها استخدام نفس المعالجات المحاسبية من فترة لأخرى ولنفس الظروف، أن المنشأة تعتبر ثابتة في استخدامها لنفس المعايير المحاسبية في السنة الحالية كما كانت مطبقة في الفترة السابقة (دهمش، 1995).

الإفصاح عن المعلومات المالية بالشركات الأردنية:

عرفت المادة (2) من القانون رقم (76) لسنة 2002 المعلومات الجوهرية بأنها: واقعة أو معلومة قد تؤثر في قرار الشخص لشراء الورقة المالية، أو الاحتفاظ أو بيعها، أو التصرف بها. وقد أوكلت المادة (8) من القانون إلى هيئة الأوراق المالية، مهمة إفصاح المصدرين بشكل كامل ودقيق عن المعلومات الجوهرية اللازمة للمستثمرين، والمتعلقة بالإصدارات العامة للأوراق المالية وتنظيم ومراقبة الإفصاح بما في ذلك التقارير الدورية التي يعدها المصدرين. لهذا فقد إصدارات هيئة الأوراق المالية تعليماتها المعروفة بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة، والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004، المعمول بها في تاريخ 1-7-2004.

إفصاح عن القوائم المالية النصف سنوية:

يتوجب على الشركات المدرجة ببورصة عمان الإفصاح عن البيانات النصف سنوية، خلال فترة شهر على الأكثر من انتهاء فترة نصف سنة، ويجب أن يتضمن هذا النشر لما حددته المادة (5) من الفقرة (هـ) من تعليمات الإفصاح ما يلي: (الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر، بيان التغيرات في حقوق المساهمين، قائمة التدفقات النقدية، الايضاحات الضرورية) (الجهماني، 2004).

الطلب على تدقيق وفحص القوائم المالية المرحلية

جاءت التشريعات الأردنية لتلزم الشركات المساهمة العامة بذلك، بموجب نص المادة (142) من قانون الشركات المؤقت رقم 40 لسنة 2002 والتي تنص على أن: "يعد مجلس الادارة الشركة المساهمة العامة تقريراً كل ستة أشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والايضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقا عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود مراقب الشركات بنسخة من التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء المدة. (طاهات، 2005).

كذلك فإن المادة (8) من تعليمات الإفصاح عن هيئة الأوراق المالية فقرة (ب) منها والتي تنص على أنه: يجب أن يتضمن التقرير المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة (تقرير مدقق الحسابات الشركة والذي يتضمن أنه قام بإجراء مراجعه للقيود والبيانات المالية وذلك وفقا لمعايير التدقيق المقررة بموجب هذه التعليمات) (هيئه الأوراق المالية، 2002).

التوقيت المناسب Timeliness:

يقصد بخصيصة التوقيت الملائم أو التزامن هو توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات. فمن البديهي أنه إذا لم تتوفر المعلومات عند الحاجة إليها، فلن يكون لها تأثير على القرار، إذ أن عملية اتخاذ القرارات محدده دائماً بفترة زمنية معينة. ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيع m القرار. فبعض القرارات تستلزم سرعه أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة. وهناك جانبان لخصيصة التوقيت الملائم (حنان، 2006):

- دوريه التقارير، بمعنى طول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم اعداد التقارير عنها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تقديم تقارير مرحليه مؤقتة عن فترات دوريه قصيره ربع سنوي أو نصف سنوي، وفي عصر تكنولوجيا المعلومات بدأت يكثر المطالبات بدوريه شهريه ذلك إلى جانب الدورة المالية السنوية التقليدية.
- المدة التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقارير وبين تاريخ نشر تلك التقارير واتاحتها للتداول.

ولتقديم المعلومات في التوقيت الملائم قد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة ودرجه عدم التأكد لصالح التوقيت الملائم. فعملية اتخاذ القرارات محدده عادة بفترة زمنية لا يمكن تأجيلها، لذلك فان توفر المعلومات في الوقت المناسب يعد أمراً مفيداً ومرغوباً فيه حتى ولو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس. وهذا ما يحدث مع التقارير المرحلية المؤقتة، إذ أنها تقدم المعلومات بصوره أسرع ولفترات أقصر وان كان بدقه أقل، الأمر الذي يزيد من منفعتها وتكون ملائمه للتنبؤ بالدخل السنوي للمنشأة (قيمه التنبؤية)، كما أنها تقدم في الوقت نفسه تغذية عكسيه (قدره تقييم ارتدادى) عن الأداء السابق والقرارات السابقة (حنان، 2006).

العوامل المؤثرة في التوقيت المناسب :

- الشركات المساهمة تحتاج إلى أشكال مختلفة لإعلان الأرباح في الوقت المناسب والتي تكون واحد من أكثر الأمور التي تعجل في إصدار أو إعلان القوائم المالية في الوقت المناسب، وهي تعجيل الأحداث واستلام المؤشرات عن طريق إصدار القوائم المالية وجذب انتباه المستثمر (Gee, 2008)
- إن القرارات الاقتصادية والمالية التي تصدر عن طريق مستخدمي القوائم المالية هم يتأثرون بدرجة كبيرة في قيمة الوقت، وبالتالي لزيادة الحاجة إلى التوقيت المناسب للشركات المساهمة، يجب أن يكون قانون الشركة واضح في إصدار القوائم النصف سنوية في الوقت المناسب، وأيضاً توفر المهارة للمحاسبين من أجل العمل على إصدار القوائم المالية النصف سنوية في الوقت المناسب، والالمام بقانون بورصة الأوراق المالية. (Joshi, 2005) ومنها:
- عوامل بيئية: حيث تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وكذلك حاجة المستفيدين من التقارير إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها (سعادة، 1998).
- حجم الأصول: أن المشاريع التي لها حجم أصول كبيره تحتاج إلى وقت كبير في عمليات الحسابية، وإلى تكاليف أكبر من المشاريع التي تمتلك حجم أصول صغيرة، والشركات التي حجم أصولها كبيره تحتاج وقت أكبر في الإفصاح عن المعلومات. (Leventis, 2004)
- مراجعة أم لا من قبل المدقق: الشركات التي تقوم بإصدار القوائم المالية النصف سنوية وتقوم بمراجعتها من قبل المدقق تحتاج إلى وقت أكبر ليتم التأكد من دقة هذه القوائم وصحتها من القوائم التي لا تراجع من قبل المدقق ويتم الإفصاح عنها مباشرة. (Efrim, 2006)

- عمر الشركة: تعتبر الشركات التي لها فترة طويلة من تاريخ تأسيسها إلى الآن، تصدر المعلومات بشكل أسرع مما لها من خبرة في العمل وكادر محاسبي مؤهل من الشركات التي عمرها قصير مما لها من قلة الخبرة. (Owusu, 2000)
- ربحية الشركة: الشركات التي تحقق أرباح كبيرة تسعى إلى إفصاح المعلومات بشكل أسرع من الشركات التي تحقق الخسائر من أجل ارضاء المساهمين وجذب المستثمرين لها (Owusu, 2000) (Courtiz, 1976)
- الرفع المالي للشركة: الشركات التي تكون مديونيتها عالية تسعى إلى الإبطاء في الإفصاح عن المعلومات من الشركات التي مديونيتها قليلة. (Deloof & Weets, 2003)

متطلبات التوقيت المناسب حسب المشرع الأردني

نصت المادة (140) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته في الفقرة (أ) على أنه "يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة أن يعد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات المتمثلة بالميزانية السنوية العامة للشركة، وبيان الأرباح والخسائر، وبيان التدفقات النقدية، والايضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة، مصدقة جميعها من مدقي حسابات الشركة، والتقرير السنوي لمجلس الادارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية، وتوقعاتها المستقبلية للسنة القادمة". والزامها بتزويد مراقب الشركات بنسخ عن هذه الحسابات والبيانات قبل الموعد المحدد لاجتماع الهيئة العامة للشركة بمدة لا تقل عن 21 يوماً، كما أيضا ألزمت المادة (15) من تعليمات ادراج الأوراق المالية في بورصة عمان فقرة (أ) الشركة المدرجة في البورصة بالتقرير السنوي للشركة والذي يتضمن تقرير مجلس الادارة، والبيانات المالية، وتقرير مدقي الحسابات، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سنتها المالية. (معاينة، 2006).

وتفرض معظم القوانين ومنها قانون الشركات الاردني، مهلة ثلاث شهور من تاريخ الميزانية السنوية لنشر هذه البيانات. كما أن تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، تلزم الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بالإعلان عن نتائج أعمالها نصف السنوية في غضون شهر واحد من نهاية نصف العام كما جاء في المادة (43) فقره (أ) رقم (1) و (2) من قانون المؤقت رقم (76) لسنة 2002 قانون الأوراق المالية.

وجاء في قانون الشركات 2002 المعدل لقانون 1997 : المادة (141) نشر الميزانية العامة للشركة: "على مجلس الإدارة للشركة المساهمة العامة أن ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب أرباحها وخسائرها و خلاصة وافية عن التقرير النصف السنوي للمجلس وتقرير مدقي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة".

المادة (142) التقارير المالية "يعد مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة تقريراً كل ستة اشهر يتضمن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي والايضاحات المتعلقة بالبيانات المالية مصادقا عليه من مدقق حسابات الشركة ويزود المراقب الشركات بنسخة من التقرير خلال ستين يوماً من انتهاء المدة".

الدراسات السابقة:

أجرى الدحدوح (2014) دراسة هدفت إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية". تكونت عينة الدراسة من (32) شركة مدرجة في بورصة فلسطين، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية مع توقيت إصدار التقرير المالي السنوي عند مستوى دلالة أقل من (0.05) وبين كل من:

1- فترة إصدار تقرير مراجع الحسابات

2- ربحية الشركة

3- مديونية الشركة

4- نتيجة أعمال الشركة

أما المتغيرات الثمانية المتبقية فقد تبين أنه لا توجد لها علاقة ذات دلالة مع توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، واستطاع نموذج الانحدار المتعدد تفسير ما نسبته (41%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (توقيت إصدار التقرير المالي السنوي)، كما أظهرت الإحصائية الوصفية، أن متوسط مدة توقيت إصدار التقرير المالي السنوي (85) يوماً من تاريخ انتهاء السنة المالية وهو متقارب من الفترة المحددة بالقانون (90) يوماً، وأن متوسط فترة المراجعة (67) يوماً.

دراسة (مسعود، 2005) بعنوان: أثر توقيت إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول. هدفت الدراسة إلى اختبار مدى استجابة أسعار الأسهم، وحجم التداول للإفصاح عن التقارير المالية السنوية النهائية، وحجم التداول للبيانات المالية السنوية الأولية، المقارنة بين استجابة سوق عمان للأوراق المالية للمعلومات السنوية الأولية والنهائية ومقارنة تلك الاستجابة في الحالات التي يتم فيها الإفصاح مبكراً ومثيلاتها التي يكون فيها الإفصاح متأخراً. حيث توصلت الدراسة إلى: يتأثر سوق عمان للأوراق المالية بنشر التقارير المالية السنوية وينعكس هذا الأثر على حجم التداول، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية على عوائد الأسهم عند الإعلان عن التقارير المالية السنوية أو الأولية.

وقام (Leventis, Weetmam, 2004) بدراسة عنوانها: "العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير السنوية في سوق أثينا المالي" حيث هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العوامل على سوق أثينا في عام 1997، ونتجت عن هذه الدراسة أن توقيت إصدار التقرير السنوي يرتبط بعلاقة سالبة مع التغير في الربحية، ونسبة التركيز الصناعي، وحجم الشركة.

وأجرت (Sengupta, 2004) دراسة عنوانها: توقيت الإفصاح : محددات بيان تواريخ الربحية للربع السنوي. حيث هدفت الدراسة إلى بيان الوقت الذي تستطيع الشركات الإفصاح فيه عن البيانات الربع السنوية أي تحديد الوقت. وأظهرت النتائج أن الشركات التي تلتزم بالوقت هي التي عليها ضغط من قبل المستثمرين والمستثمرين وأيضا التي عليها قوانين تشريعية وغرامات للالتزام بالوقت، أما الشركات التي تكون المساهمين فيها محدودة كضمن الأقارب، والشركات التي تكون عملها معقدة تتأخر عن الوقت المطلوب منها.

وقام (Wang, Gu, Christychen, 2008) بدراسة عنوانها: "توقيت إصدار التقارير المالية وإفصاح الإدارة وشفافية المعلومات" حيث هدفت هذه الدراسة إلى فحص العوامل الحاسمة في التأثير على توقيت إصدار القوائم المالية، أجريت الدراسة في الصين. ونتج عنها: أن إفصاح الإدارة عن المعلومات له تأثير قوي على توقيت إصدار التقارير المالية. إصدار الأرباح له تأثير على توقيت إصدار التقارير المالية تأثيراً إيجابياً. رأي التدقيق، وربحية السهم، وشفافية المعلومات لهم علاقة إيجابية بتوقيت إصدار التقارير المالية.

وقام (Gee, Yuan, Xiaoli, 2008) بدراسة عنوانها: توقيت إصدار التقارير المالية وحوكمة الشركات " وهذه دراسة تجريبية. وأجريت في الصين. هدفت الدراسة إلى قياس الوقت الذي تستغرقه الشركات في الصين ما بين انتهاء من التقارير المالية وتوقيع المدقق عليها وبين الإفصاح عن هذه التقارير للعامة، ومقارنة التوقيت ما بين الشركات الصينية والشركات الأجنبية المتواجدة في دولة الصين في ضوء سوق الاقتصاد المتطور لها. ونتج عنها: أن الشركات

الصينية تصدر التقارير المالية في وقت أطول من الشركات الأجنبية المتواجدة في الصين. الشركات الصينية تبذل الجهد أن تصدر التقارير المالية بوقت أقصر في المستقبل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

بالرغم من تعدد الدراسات التي تتعلق بتوقيت إصدار التقارير المالية السنوية والربع سنوي، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من خلال معرفة هذا التوقيت (النصف سنوي) هل يتأثر بحجم الاستثمار أو بالديونية أو بعمر المنشأة أو بحجم موجوداتها أو بطبيعة المنشأة، وسوف تتم هذه الدراسة بقياس الفترات للأعوام 2007-2008-2009، وتعد هذه من الدراسات الحديثة حسب رأي الباحث.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لقطاع (خدمات، صناعه)، حيث بلغت (131) شركة، بعد أن تم استبعاد بعض الشركات الصناعية والخدمية التي لا تتوفر لها بيانات مالية كاملة في أي سنة من السنوات الدراسية، كما تم استخدام التقارير والقوائم المالية المنشورة لهذه الشركات، وغطت فتره الدراسة للعام 2007-2008-2009، حيث بلغت عينة الدراسة (357) مشاهدة (Observation) على مدى ثلاث سنوات، حيث كانت عدد المشاهدات عام 2007 هي (108) مشاهدة، وفي عام 2008 هي (119) مشاهدة، وفي عام 2009 هي (130) مشاهدة.

فرضيات الدراسة :

تم صياغة الفرضية بالشكل العدمي كما يلي:

- 1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التوقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الأداء. وقد تم قياس الأداء من خلال صافي الربح على حقوق المساهمين: الأداء = صافي الربح / حقوق المساهمين
- 2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين ربحية المنشأة (ربحية السهم). حيث تم قياس ربحية المنشأة بالمعادلة التالية: العائد على السهم = الإيراد الناتج من الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية
- 3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي. وقد تم قياس الرفع المالي بالمعادلة التالية: الرفع المالي (الديونية) = إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول
- 4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين عمر المنشأة. حيث تم قياس العمر بالمعادلة التالية: عمر المنشأة = تقاس فترة انشاء المنشأة بالأيام حتى نهاية العام للدراسة:
- 5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين حجم الشركة. وقد تم قياس حجم الشركة بالمعادلة التالية: الحجم المنشأة (Log T.A) = حجم الأصول.

أساليب تحليل البيانات :

استخدم الباحثين الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات الدراسية وهي :

- ❖ اختبار (T-test): لبيان الفرق بين المتوسطات الحسابية لفرضيات الدراسة.
- ❖ المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والمدى، والقيم الدنيا والعليا.
- ❖ معامل الارتباط (Correlation Matrix).

❖ تم اجراء الانحدار المتعددة المتغيرات لاختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على معاملات المتغيرات في نموذجي الانحدار ودرجه أهميتها باستعمال قيمه T-Value عند مستوى دلالة إحصائية معينه.

$$Y=a +BiX1+BiX2+BiX3+BiX4+BiX5+ E$$

حيث :

Y : فتره إصدار القوائم المالية النصف سنوية للمجموعتين (1+ 0) و X1: الأداء.
(3+ 2)،

X2: ربحية المنشأة. X3: الرفع المالي X4: عمر المنشأة

X5: حجم المنشأة E: مقدار الخطأ العشوائي A: معامل ثابت

BI: معاملات الانحدار للمجموعتين (1+ 0) و (3+2)

في هذا التحليل تم تقسيم الشركات الصناعية والخدمية إلى أربع مجموعات وأخذ التحليل الإحصائي الوصفي لهم من علاقة هذه الشركات التوقيت حيث كانت :

المجموعة (0): هي عدد الأيام لإصدار القوائم النصف سنوية من اليوم صفر ولغاية اليوم الخامس عشر.
المجموعة (1): هي عدد الأيام لإصدار القوائم النصف سنوية من اليوم السادس عشر ولغاية اليوم الثلاثين.
المجموعة (2): هي عدد الأيام لإصدار القوائم النصف سنوية من اليوم الواحد والثلاثين ولغاية اليوم الخامس والأربعين.

المجموعة (3): هي عدد الأيام لإصدار القوائم النصف سنوية من اليوم السادس والأربعين فأكثر.
حيث تم التقسيم لبيان الأفضلية في إصدار القوائم المالية بأسرع مع العلم أن القانون أعطى فترة ثلاثون يوماً من بعد نهاية نصف السنة. وبالتالي تم أيضا التحليل إلى مجموعتين لمراعاة القانون وهي :
المجموعة ((1-0)): هي عدد الأيام لإصدار القوائم النصف سنوية من اليوم صفر ولغاية اليوم الثلاثين.
المجموعة ((3-2)): هي عدد الأيام لإصدار القوائم النصف سنوية من اليوم الواحد والثلاثين فأكثر.

الجدول (1) وصف عينة الدراسة للشركات

المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأدنى	الأعلى
العمر	3152	3122	521	9820
الربحية	0.041	0.064	-0.043	0.146
الرفع المالي	0.349	0.201	0.028	0.748
الحجم	66556080	110660775	6701641	351481068
الأداء	0.061	0.113	-0.053	0.323
المشاهدات	10			

إن المجموعة (0) تمثل وقت إصدار القوائم المالية من (1-15) يوم وبالتالي نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعمر المنشأة هو (3152) أكبر من الانحراف المعياري للعمر المنشأة والتي هي (3122) وبالتالي يكون التشتت للانحراف قليل عند أعلى عمر (9820) وأدنى عمر (521). والمتوسط الحسابي للربحية (0.041) أقل من الانحراف المعياري لها والبالغة (0.064) أي هناك تشتت أكبر عند أعلى (0.146) وأدنى (-0.043)، والمتوسط الحسابي للرفع المالي هو (0.349) أعلى من الانحراف المعياري لها (0.201) وبالتالي يكون التشتت قليل عند أعلى للرفع المالي (0.748) وأدنى (0.028). والمتوسط الحسابي للحجم المنشأة (66556080) أصغر من الانحراف المعياري لها (110660775) وهنا يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (351481068) والأدنى (6701641)، وأما المتوسط الحسابي للأداء كان (0.061)

أقل من الانحراف المعياري (0.113) وبالتالي يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (0.323) والأدنى (-0.053) ، حيث إن عدد الشركات ضمن هذه المجموعة 10 شركة.

الجدول (2) وقت إصدار القوائم المالية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعة الأولى

المجموعة 1	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى	أعلى
العمر	6226	5272	146	20701
الربحية	0.074	0.223	-1.71	1.54
الرفع المالي	0.299	0.209	0.002	0.976
الحجم	38051964	69950132	95977	556670030
الأداء	0.152	3.218	-18.45	50
عدد المشاهدات	275			

المجموعة (1) تمثل وقت إصدار القوائم المالية من (16-30) يوم وبالتالي نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعمر المنشأة هو (6226) أكبر من الانحراف المعياري لعمر المنشأة وهي (5272) وبالتالي يكون التشتت للانحراف قليل عند أعلى عمر (20701) وأدنى عمر (146). والمتوسط الحسابي للربحية (0.074) أقل من الانحراف المعياري لها والبالغة (0.223) أي هناك تشتت أكبر عند أعلى (1.54) وأدنى (-1.71)، والمتوسط الحسابي للرفع المالي هو (0.299) أعلى من الانحراف المعياري لها (0.209) وبالتالي يكون التشتت قليل عند أعلى للرفع المالي (0.976) وأدنى (0.002). والمتوسط الحسابي للحجم المنشأة (38051964) أصغر من الانحراف المعياري لها (69950132) وهنا يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (556670030) والأدنى (95977)، وأما المتوسط الحسابي للأداء كان (0.152) أقل من الانحراف المعياري (3.218) وبالتالي يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (50) والأدنى (-18.45)، حيث أن عدد الشركات ضمن هذه المجموعة 275 شركة.

الجدول (3) وقت إصدار القوائم المالية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعة الثانية

المجموعة 2	المتوسط الحسابي	انحراف	أدنى	أعلى
العمر	4309	3404	156	15807
الربحية	0.036	0.151	-0.698	0.43
الرفع المالي	0.358	0.239	0.003	1.001
الحجم	39423139	46351281	1550054	240219108
الأداء	-1.014	7.130	-49.377	0.259
عدد المشاهدات	48			

المجموعة (2) تمثل وقت إصدار القوائم المالية من (31-45) يوم، وبالتالي نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعمر المنشأة هو (4309) أكبر من الانحراف المعياري للعمر المنشأة والتي هي (3404) وبالتالي يكون التشتت للانحراف قليل عند أعلى عمر (15807) وأدنى عمر (156). والمتوسط الحسابي للربحية (0.036) أقل من الانحراف المعياري لها والبالغة (0.151) أي هناك تشتت أكبر عند أعلى (0.43) وأدنى (-0.698)، والمتوسط الحسابي للرفع المالي هو (0.358) أعلى من الانحراف المعياري لها (0.239) وبالتالي يكون التشتت قليل عند أعلى للرفع المالي (1.001) وأدنى (0.003). والمتوسط الحسابي للحجم المنشأة (39423139) أصغر من الانحراف المعياري لها (46351281) وهنا يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (240219108) والأدنى (1550054)، وأما المتوسط الحسابي للأداء كان (-1.014) أقل من

الانحراف المعياري (7.130) وبالتالي يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (0.259) والأدنى (-49.377)، حيث أن عدد الشركات ضمن هذه المجموعة 48 شركة.

الجدول (4) وقت إصدار القوائم المالية المتوسطة الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعة الثالثة

المجموعة 3	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى	أعلى
العمر	5969	3778	1109	16167
الربحية	0.005	0.083	-0.152	0.122
الرفع المالي	0.378	0.159	0.073	0.674
الحجم	48550172	89671106	2816964	327106560
الأداء	-0.024	0.081	-0.257	0.072
عدد المشاهدات	19			

المجموعة (3) تمثل وقت إصدار القوائم المالية من 46 يوم فأكثر، وبالتالي نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعمر المنشأة هو (5969) أكبر من الانحراف المعياري للعمر المنشأة والتي هي (3778) وبالتالي يكون التشتت للانحراف قليل عند أعلى عمر (16167) وأدنى عمر (1109). والمتوسط الحسابي للربحية (0.005) أقل من الانحراف المعياري لها والبالغة (0.083) أي هناك تشتت أكبر عند أعلى (0.122) وأدنى (-0.152)، والمتوسط الحسابي للرفع المالي هو (0.378) أعلى من الانحراف المعياري لها (0.159) وبالتالي يكون التشتت قليل عند أعلى للرفع المالي (0.674) وأدنى (0.073). والمتوسط الحسابي للحجم المنشأة (48550172) أصغر من الانحراف المعياري لها (89671106) وهنا يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (327106560) والأدنى (2816964)، وأما المتوسط الحسابي للأداء كان (-0.024) أقل من الانحراف المعياري (0.081) وبالتالي يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (0.072) والأدنى (-0.257)، حيث أن عدد الشركات ضمن هذه المجموعة 19 شركة.

الجدول (5) وقت إصدار القوائم المالية المتوسطة الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعة (1+0)

المجموعة (1+0)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى	أعلى
العمر	6128	5242	146	20701
الربحية	0.073	0.220	-1.71	1.54
الرفع المالي	0.300	0.209	0.002	0.976
الحجم	38955263	71474497	95977	556670030
الأداء	0.149	3.166	-18.45	50
عدد المشاهدات	285			

المجموعة (1+0) تمثل وقت إصدار القوائم المالية من (1-30) يوم، وبالتالي نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعمر المنشأة هو (6128) أكبر من الانحراف المعياري للعمر المنشأة والتي هي (5242) وبالتالي يكون التشتت للانحراف قليل عند أعلى عمر (20701) وأدنى عمر (146). والمتوسط الحسابي للربحية (0.073) أقل من الانحراف المعياري لها والبالغة (0.220) أي هناك تشتت أكبر عند أعلى (1.054) وأدنى (-1.071)، والمتوسط الحسابي للرفع المالي هو (0.300) أعلى من الانحراف المعياري لها (0.209) وبالتالي يكون التشتت قليل عند أعلى للرفع المالي (0.976) وأدنى (0.002). والمتوسط الحسابي لحجم المنشأة (38955263) أصغر من الانحراف المعياري لها (71474497) وهنا يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (55660030) والأدنى (95977)، وأما المتوسط الحسابي للأداء كان (0.149) أقل من

الانحراف المعياري (3.166) وبالتالي يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (50) والأدنى (-18.45)، حيث إن عدد الشركات ضمن هذه المجموعة 285 شركة.

الجدول (6) وقت إصدار القوائم المالية المتوسطة الحسابية والانحرافات المعيارية للمجموعة (3+2)

المجموعة (3+2)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى	أعلى
العمر	4780	3565	156	16167
الربحية	0.027	0.134	-0.698	0.43
الرفع المالي	0.363	0.219	0.003	1.001
الحجم	42011402	61156404	1550054	327106560
الأداء	-0.733	6.033	-49.377	0.259
عدد المشاهدات	67			

المجموعة (3+2) تمثل وقت إصدار القوائم المالية من 31 يوم فأكثر، وبالتالي نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعمر المنشأة هو (4780) أكبر من الانحراف المعياري للعمر المنشأة والتي هي (3656) وبالتالي يكون التشتت للانحراف قليل عند أعلى عمر (16167) وأدنى عمر (156). والمتوسط الحسابي للربحية (0.027) أقل من الانحراف المعياري لها والبالغة (0.134) أي هناك تشتت أكبر عند أعلى (0.43) وأدنى (-0.698)، والمتوسط الحسابي للرفع المالي هو (0.363) أعلى من الانحراف المعياري لها (0.219) وبالتالي يكون التشتت قليل عند أعلى للرفع المالي (1.001) وأدنى (0.003). والمتوسط الحسابي لحجم المنشأة (42011402) أصغر من الانحراف المعياري لها (61156404) وهنا يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (327106560) والأدنى (1550054)، وأما المتوسط الحسابي للأداء كان (-0.733) أقل من الانحراف المعياري (6.033)، وبالتالي يكون التشتت أكبر عند الحد الأعلى (0.259) والأدنى (-49.377)، حيث أن عدد الشركات ضمن هذه المجموعة 67 شركة.

معامل الارتباط سبيرمان:

تم الاختبار بناء على مجموعات مقسمة من حيث إصدار القوائم المالية النصف سنوية، لكل متغير مستقل من أجل معرفة قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع، وما إذا كان هناك اختلاف باتجاه العلاقة بينهما.

جدول (7) معاملات ارتباط عينة الدراسة

Correlation Coefficient	مجموعة (0)	مجموعة (1)	مجموعة (2)	مجموعة (3)
التوقيت	1.000	1.000	1.000	1.000
الربحية	-0.434	-0.256**	-0.403**	-0.262
الرفع المالي	-0.124	0.128*	0.183	0.247
العمر	0.328	0.113	0.088	-0.010
حجم الأصول	-0.222	0.064	0.058	0.254
الأداء	-0.550	-0.219**	-0.398**	-0.486*
N	9	275	48	19

يبين هذا الجدول أن الربحية لها علاقة عكسية مع كافة المجموعات (0,1,2,3). أما الرفع المالي فله علاقة عكسية مع مجموعة (0) وعلاقة طردية مع باقي المجموعات. العمر له علاقة عكسية مع المجموعة (3) وعلاقة طردية

مع باقي المجموعات. حجم الأصول له علاقة عكسية مع المجموعة (0) وعلاقة طردية مع باقي المجموعات. الأداء له علاقة عكسية مع كل المجموعات (0,1,2,3).

جدول (8)

N	Sig. (2-tailed)	Correlation Coefficient	المجموعة (1+0)
284	0	1.000	التوقيت
284	.000	-.235**	الربحية
284	.088	.102	الرفع المالي
284	.015	.145*	العمر
284	.547	.036	حجم الأصول
284	.000	-.206**	الأداء

نلاحظ هنا بأن الربحية والأداء لها علاقة عكسية مع توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية من اليوم الأول إلى اليوم الثلاثين، أما الرفع المالي والعمر وحجم الأصول لها علاقة طردية مع توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية من اليوم الأول إلى اليوم الثلاثين.

جدول (9)

N	Sig. (2-tailed)	Correlation Coefficient	المجموعة (3+2)
67	0	1.000	التوقيت
44	.132	-.230-	الربحية
67	.120	.192	الرفع المالي
67	.135	.184	العمر
67	.830	-.027-	حجم الأصول
39	.035	-.338*	الأداء

نلاحظ هنا بأن الربحية والأداء وحجم الأصول لهم علاقة عكسية مع توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية من اليوم الواحد والثلاثون فأكثر، أما الرفع المالي والعمر ولهما علاقة طردية مع توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية من اليوم الواحد والثلاثين فأكثر.

اختبار t-test للمجموعتين (1-0) (3-2)

استخدم هذا الاختبار من أجل الفرق بين متوسطي مجموعتين مستقلتين، وتم الاختبار بناء على مجموعتين مقسمة من حيث إصدار القوائم المالية النصف سنوية.

الجدول (10)

P(value)	T-test	المتوسط الحسابي للمجموعة (3-) (2)	المتوسط الحسابي للمجموعة (1-0)	مجموعة (1-0) (3-2)
0.940	0.081	-0.026	0.031	الربحية
0.937	-0.082	0.397	0.372	الرفع المالي
0.748	0.336	6167	8054	العمر
0.712	0.392	107956105	166798942	الحجم
0.351	1.011	-10.954	8.717	الأداء

نلاحظ هنا أن الفرق في المتوسط الحسابي للربحية هو 0.057 لصالح المتغير الأول (المجموعة (1-0)) حيث المتغير الأول (مجموعة (1-0)) بلغ 0.031 والمتغير الثاني (مجموعة (3-2)) بلغ -0.026 عند دالة t والبالغة 0.081 أي الشركات التي لها ربحية عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية من (30-1) يوماً. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذاً لا توجد دلالة إحصائية، كما تبين أن المتوسط الحسابي للرفع المالي هو 0.025 لصالح المتغير الثاني (المجموعة (3-2)) حيث المتغير الأول (مجموعة (1-0)) بلغ 0.372 والمتغير الثاني (مجموعة (3-2)) بلغ 0.397 عند دالة t والبالغة 0.469 أي الشركات التي لها ربحية عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية من 31 يوم فأكثر. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية؛ وأن الفرق في المتوسط الحسابي للعمر هو 1887 لصالح المتغير الأول (المجموعة (1-0)) حيث المتغير الأول (مجموعة (1-0)) بلغ 80545 والمتغير الثاني (مجموعة (3-2)) بلغ 6167 عند دالة t والبالغة 0.374 أي الشركات التي لها عمر أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية (30-1) يوم فأكثر. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذاً لا توجد دلالة إحصائية، والمتوسط الحسابي للحجم 58842837 لصالح المتغير الأول (المجموعة (1-0)) حيث المتغير الأول (مجموعة (1-0)) بلغ 166798942 والمتغير الثاني (مجموعة (3-2)) بلغ 107956105 عند دالة t والبالغة 0.391 أي الشركات التي لها حجم أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية (30-1) يوماً. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية

إن الفرق في المتوسط الحسابي للأداء 19.671 لصالح المتغير الأول (المجموعة (1-0)) حيث المتغير الأول (مجموعة (1-0)) بلغ 8.717 والمتغير الثاني (مجموعة (3-2)) بلغ -10.954 عند دالة t والبالغة 1.011 أي الشركات التي لها أداء أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية (30-1) يوم. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية.

جدول (11) تحليل الانحدار المتعدد للمجموعتين (1-0) (3-2)

المجموعة (1+0)	ت	sig
الربحية	-1.997	.047
الرفع المالي	.469	.640
العمر	3.131	.002
حجم الاصول	.668	.505
الأداء	.294	.769

إن sig للربحية والعمر أصغر من نسبة الخطأ 10% وبالتالي نقبل فرضية الانبثاق أي: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين ربحية المنشأة وعمر المنشأة. أما sig للرفع المالي وحجم الأصول والأداء أكبر من نسبة الخطأ 10% وبالتالي نقبل فرضية النفي أي: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي وحجم الأصول والأداء للمنشأة.

جدول (12)

المجموعة (3+2)	ت	sig
الربحية	.107	.915
الرفع المالي	-.734	.468
العمر	.228	.821
حجم الاصول	-.037-	.971

المجموعة (3+2)	ت	sig
الأداء	-0.350	.729

إن sig للربحية والرفع المالي والعمر وحجم الأصول والأداء أكبر من نسبة الخطأ 10% وبالتالي نقبل فرضية العدم أي: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين ربحية والرفع المالي والعمر وحجم الأصول والأداء للمنشأة. استخدم هذا الاختبار من أجل الفرق بين متوسطي مجموعتين مستقلتين، وتم الاختبار بناء على مجموعات مقسمة من حيث إصدار القوائم المالية النصف سنوية.

الجدول (13) اختبار t-test للمجموعات (3، 2، 1، 0)

مجموعة (1-0)	المتوسط الحسابي للمجموعة (0)	المتوسط الحسابي للمجموعة (1)	T-test	P(value)
الربحية	0.405	0.074	-1.342	0.198
الرفع المالي	0.349	0.299	0.737	0.480
العمر	3152	6226	-2.825	0.018
الحجم	66556080	38051964	0.768	0.465
الأداء	0.061	0.152	-0.460	0.646

نلاحظ هنا أن الفرق في المتوسط الحسابي للفرضية الربحية هو 0.331 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 1) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 0.405 والمتغير الثاني (مجموعة 1) بلغ 0.074 عند دالة t والبالغة -1.342 أي الشركات ذات الربحية الأعلى إصدارات القوائم النصف سنوية ما بين 16-30 يوم. وبما أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية. كما لاحظ أن الفرق في المتوسط الحسابي للرفع المالي هو 0.050 لصالح المتغير الأول (المجموعة 0) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 0.349 والمتغير الثاني (مجموعة 1) عند دالة t والبالغة 0.737 أي الشركات التي لها رفع مالي عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين 1-15 يوم. وبم أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية.

وقد كان الفرق في المتوسط الحسابي للفرضية للعمر هو 3074 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 1) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 3152 والمتغير الثاني (مجموعة 1) بلغ 6226 عند دالة t والبالغة -2.825 أي الشركات التي عمرها كبير إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين 16-30 يوم. وبما أن two-tail أصغر من درجة الثقة 0.05، فإنه لا يوجد دلالة إحصائية، أما المتوسط الحسابي للفرضية للحجم هو 28504116 لصالح المتغير الأول (المجموعة 0) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 66556080 والمتغير الثاني (مجموعة 1) بلغ 38051964 عند دالة t والبالغة 0.768 أي الشركات التي حجم أصولها كبير إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين 0-15 يوم. وبما أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية.

والفرق في المتوسط الحسابي للفرضية للأداء هو 0.091 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 1) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 0.152277 والمتغير الثاني (مجموعة 1) عند دالة t والبالغة -0.460 أي الشركات التي أداؤها كبير إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين 16-30 يوم. وبما أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية.

الجدول (14)

P(value)	T-test	المتوسط الحسابي للمجموعة (2)	المتوسط الحسابي للمجموعة (0)	مجموعة (2-0)
0.891	0.139	0.036	0.405	الربحية
0.912	-0.113	0.358	0.349	الرفع المالي
0.334	-1.006	4309	3152	العمر
0.488	0.724	39423139	66556080	الحجم
0.302	1.044	-1.014	0.061	الأداء

نلاحظ هنا أن الفرق في المتوسط الحسابي للفرضية الربحية هو 0.369 لصالح المتغير الأول (المجموعة 0) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 0.405 والمتغير الثاني (مجموعة 2) 0.036 عند دالة t والبالغة 0.139 أي الشركات ذات الربحية الأعلى إصدارات القوائم النصف سنوية ما بين 0-15 يوم. وحيث أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية، كما أن الفرق في المتوسط الحسابي للرفع المالي هو 0.009 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 2) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 0.349 والمتغير الثاني (مجموعة 2) 0.358 عند دالة t والبالغة -0.113 أي الشركات التي لها رفع مالي عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين 30-45 يوم. وبم أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية. وقد تبين أن الفرق في المتوسط الحسابي لفرضية العمر هو 1157 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 2) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 3152 والمتغير الثاني (مجموعة 2) بلغ 4309 عند دالة t والبالغة -1.006 أي الشركات التي عمرها كبير إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين 30-45 يوم. وبما أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية.

إن الفرق في المتوسط الحسابي للفرضية للحجم هو 27132941 لصالح المتغير الأول (المجموعة 0) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 66556080 والمتغير الثاني (مجموعة 2) بلغ 39423139 عند دالة t والبالغة 0.724 أي الشركات التي حجم أصولها كبير إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين 0-15 يوم. وبما أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية، وتبين أيضاً أن الفرق في المتوسط الحسابي للفرضية للأداء هو -1.075 لصالح المتغير الأول (المجموعة 0) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 0.061 والمتغير الثاني (مجموعة 2) -1.014 عند دالة t والبالغة 1.044 أي الشركات التي أداؤها كبير إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين 0-150 يوم. وبما أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية.

الجدول (15)

P(value)	T-test	المتوسط الحسابي للمجموعة (3)	المتوسط الحسابي للمجموعة (0)	مجموعة (3-0)
0.234	1.226	0.005	0.405	الربحية
0.711	-0.378	0.378	0.349	الرفع المالي
0.051	-2.080	5969	3152	العمر
0.677	0.426	48550171	66556080	الحجم
0.063	2.054	-0.025	0.061	الأداء

نلاحظ هنا أن الفرق في المتوسط الحسابي لفرضية الربحية هو 0.400 لصالح المتغير الأول (المجموعة 0) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 0.405 والمتغير الثاني (مجموعة 3) 0.005 عند دالة t والبالغة 1.226 أي الشركات

ذات الربحية الأعلى إصدارات القوائم النصف سنوية ما بين 0-5 يوم. وبما أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية، أما الفرق في المتوسط الحسابي للرفع المالي هو 0.029 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 3) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 0.349 والمتغير الثاني (مجموعة 3) 0.378 عند دالة t والبالغة -0.378 أي الشركات التي لها رفع مالي عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية من 45 يوم فأكثر. وبما أن two-tail أكبر من درجة الثقة 0.05 فإنه لا يوجد دلالة إحصائية.

إن الفرق في المتوسط الحسابي للعمر هو 2817 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 3) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 3152 والمتغير الثاني (مجموعة 3) 5969 عند دالة t والبالغة -2.080 أي الشركات التي لها عمر أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين (30-45) يوماً. وبما أن دالة two tail تساوي من درجة الثقة 0.05 إذن توجد دلالة إحصائية؛ وإن الفرق في المتوسط الحسابي للحجم هو 18005909 لصالح المتغير الأول (المجموعة 0) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 66556080 والمتغير الثاني (مجموعة 3) 48550171 عند دالة t والبالغة 0.426 أي الشركات التي لها حجم أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين (15.0) يوماً. وبما أن دالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية، أما الفرق في المتوسط الحسابي للأداء هو 0.086 لصالح المتغير الأول (المجموعة 0) حيث المتغير الأول (مجموعة 0) بلغ 0.061 والمتغير الثاني (مجموعة 3) -0.025 عند دالة t والبالغة 2.054 أي الشركات التي لها أداء أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين (0-15) يوماً. وبما أن دالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية.

الجدول (16)

P(value)	T-test	المتوسط الحسابي للمجموعة (2)	المتوسط الحسابي للمجموعة (1)	مجموعة (2-1)
0.140	1.490	0.036	0.074	الربحية
0.115	-1.598	0.358	0.299	الرفع المالي
0.005	3.275	4309	6226	العمر
0.863	-0.173	39423139	38051964	الحجم
0.271	1.113	-1.014	0.152	الأداء

إن الفرق في المتوسط الحسابي للربحية هو 0.038 لصالح المتغير الأول (المجموعة 1) حيث المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 0.074 والمتغير الثاني (مجموعة 2) 0.036 عند دالة t والبالغة 1.490 أي الشركات التي لها ربحية عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية (15 - 30) يوماً. وبما أن دالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية، كما أن الفرق في المتوسط الحسابي للرفع المالي هو 0.059 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 2) حيث المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 0.299 والمتغير الثاني (مجموعة 2) 0.358 عند دالة t والبالغة -1.598 أي الشركات التي لها ربحية عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية (30-45) يوماً. وبما أن دالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية؛ أن الفرق في المتوسط الحسابي للعمر هو 1917 لصالح المتغير الأول (المجموعة 1) حيث المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 6226.291 والمتغير الثاني (مجموعة 2) 4309.833 عند دالة t والبالغة 3.275 أي الشركات التي لها عمر أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية (15-30) يوماً. وبما أن دالة two tail أصغر من درجة الثقة 0.05 إذن توجد دلالة إحصائية، أن الفرق في المتوسط الحسابي للحجم هو 1371175 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 2) حيث المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 38051964 والمتغير الثاني (مجموعة 2) 39423139 عند دالة t والبالغة -0.173 أي الشركات التي لها حجم أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية

ما بين (30-45) يوماً. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية؛ أن الفرق في المتوسط الحسابي للأداء هو 1.166 لصالح المتغير الأول (المجموعة 1) حيث أن المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 0.152 والمتغير الثاني (مجموعة 2) -1.014 عند دالة t والبالغة 1.113 أي الشركات التي لها أداء أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين (15-30) يوماً. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية.

الجدول (17)

مجموعة (3-1)	المتوسط الحسابي للمجموعة (1)	المتوسط الحسابي للمجموعة (3)	T-test	P(value)
الربحية	0.074	0.005	2.948	0.005
الرفع المالي	0.299	0.378	-2.050	0.052
العمر	6226	5969	0.278	0.783
الحجم	38051964	48550171	-0.500	0.623
الأداء	0.152	-0.025	0.909	0.364

نلاحظ هنا أن الفرق في المتوسط الحسابي للربحية هو 0.069 لصالح المتغير الأول (المجموعة 1) حيث المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 0.074 والمتغير الثاني (مجموعة 3) 0.005 عند دالة t والبالغة 2.948 أي الشركات التي لها ربحية عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين (15-30) يوماً. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية، وأن الفرق في المتوسط الحسابي للرفع المالي هو 0.079 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 3) حيث المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 0.299 والمتغير الثاني (مجموعة 3) 0.378 عند دالة t والبالغة -2.050 أي الشركات التي لها رفع مالي عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية من 45 يوم فاكثراً. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية، كما أن الفرق في المتوسط الحسابي للعمر هو 257 لصالح المتغير الأول (المجموعة 1) حيث المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 6226 والمتغير الثاني (مجموعة 3) بلغ 5969 عند دالة t والبالغة 0.278 أي الشركات التي لها عمر أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية (15-30) يوماً، وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية.

إن الفرق في المتوسط الحسابي للحجم هو 10498207 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 3) حيث المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 38051964 والمتغير الثاني (مجموعة 3) 48550171 عند دالة t والبالغة -0.500 أي الشركات التي لها حجم أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية من 45 يوم فاكثراً. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية؛ أن الفرق في المتوسط الحسابي للأداء هو 0.177 لصالح المتغير الأول (المجموعة 1) حيث المتغير الأول (مجموعة 1) بلغ 0.152 والمتغير الثاني (مجموعة 3) -0.025 عند دالة t والبالغة 0.910 أي الشركات التي لها أداء أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية ما بين (15-30) يوماً. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية.

الجدول (18)

مجموعة (3-2)	المتوسط الحسابي للمجموعة (2)	المتوسط الحسابي للمجموعة (3)	T-test	P(value)
الربحية	0.036	0.005	1.068	0.290
الرفع المالي	0.358	0.378	-0.405	0.687
العمر	4309	5969	-1.666	0.106

P(value)	T-test	المتوسط الحسابي للمجموعة (3)	المتوسط الحسابي للمجموعة (2)	مجموعة (2-3)
0.677	-0.422	48550171	39423139	الحجم
0.342	-0.960	-0.025	-1.014	الأداء

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفرق في المتوسط الحسابي للربحية هو 0.031 لصالح المتغير الأول (المجموعة 2) حيث المتغير الأول (مجموعة 2) بلغ 0.036 والمتغير الثاني (مجموعة 3) عند دالة t والبالغة 1.068 أي الشركات التي لها ربحية عالي إصدارات القوائم المالية النصف سنوية (15 - 30) يوماً. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية، أما الفرق في المتوسط الحسابي للرفع المالي هو 0.020 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 3) حيث المتغير الأول (مجموعة 2) بلغ 0.358 والمتغير الثاني (مجموعة 3) عند دالة t والبالغة -0.405 أي الشركات التي لها رفع مالي على إصدارات القوائم المالية النصف سنوية من 45 يوم فأكثر. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية.

إن الفرق في المتوسط الحسابي للعمر هو 1660 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 3) حيث المتغير الأول (مجموعة 2) بلغ 4309 والمتغير الثاني (مجموعة 3) بلغ 5969 عند دالة t والبالغة -1.666 أي الشركات التي لها عمر أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية من 45 يوم فأكثر. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية، وإن الفرق في المتوسط الحسابي للحجم هو (9127032) لصالح المتغير الثاني (المجموعة 3) حيث المتغير الأول (مجموعة 2) بلغ 39423139 والمتغير الثاني (مجموعة 3) عند دالة t والبالغة -0.422 أي الشركات التي لها حجم أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية من 45 يوم فأكثر. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجة الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية. كما أن الفرق في المتوسط الحسابي للأداء هو -0.989 لصالح المتغير الثاني (المجموعة 3) حيث المتغير الأول (مجموعة 2) بلغ -1.014 والمتغير الثاني (مجموعة 3) - 0.025 عند دالة t والبالغة -0.960 أي الشركات التي لها أداء أكبر إصدارات القوائم المالية النصف سنوية 45 يوم فأكثر. وبما أن دلالة two tail أكبر من درجه الثقة 0.05 إذن لا توجد دلالة إحصائية.

تحليل الانحدار المتعدد للمجموعات (0، 1، 2، 3)

يتم في هذا الاختبار بناء على مجموعات مقسمة إلى أربع من حيث الفترات المختلفة، من أجل معرفة قوة علاقة المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع لهذه الفترات.

جدول (19)

المجموعة (0)	ت	sig
الربحية	-1.436	.201
الرفع المالي	-272	.796
العمر	.337	.753
حجم الاصول	-.132	.899
الأداء	-.387	.725
المجموعة (1)	ت	sig
الربحية	-3.504	.001
الرفع المالي	1.025	.306
العمر	2.414	.016

المجموعة(0)	ت	sig
حجم الاصول	2.132	.034
الأداء	.414	.679
المجموعة (2)	ت	sig
الربحية	-2.669	.011
الرفع المالي	1.389	.172
العمر	.118	.907
حجم الاصول	.393	.696
الأداء	.329	.744
المجموعة (3)	ت	sig
الربحية	-984	.340
الرفع المالي	.557	.586
العمر	-.931	.368
حجم الاصول	-.205	.840
الأداء	-.208	.839

نلاحظ بأن sig للربحية والرفع المالي والعمر وحجم الاصول والأداء هي أكبر من نسبة الخطأ 10% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم لهذه المجموعة، أي : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الحجم والربحية والعمر والأداء للمنشأة.

إن sig للربحية والعمر وحجم الأصول هي أصغر من نسبة الخطأ 10% وبالتالي تقبل فرضية الاثبات لهن في هذه المجموعة أي يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم النصف سنوية وبين الربحية والعمر والحجم، اما sig للرفع المالي والأداء هي أكبر من نسبة الخطأ 10% وبالتالي قبول فرضية العدم لهما في هذه المجموعة أي لا يوجد دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي والأداء للمنشأة. وإن sig للعمر وحجم الأصول والأداء هي أكبر من نسبة الخطأ 10% وبالتالي نقبل فرضية العدم لهن في هذه المجموعة أي لا يوجد دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين العمر والحجم والأداء للمنشأة. ، اما sig للربحية هي أصغر من نسبة الخطأ 10% وبالتالي رفض فرضية العدم لها في هذه المجموعة أي يوجد دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الربحية. كما نلاحظ بأن sig للربحية والرفع المالي والعمر وحجم الاصول والأداء هي أكبر من نسبة الخطأ 10% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم لهذه المجموعة أي لا يوجد دلالة إحصائية بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين العمر والحجم والأداء والعمر والربحية للمنشأة.

النتائج :

نتائج المجموعات (3.2،1.0)

1- مجموعة (0) : أظهرت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية من اليوم الأول إلى اليوم الخامس عشر وبين ربحية وحجم وأداء وعمر المنشأة، وهذه النتيجة أتت متفقة مع دراسة (الجهماني، 2000) ودراسة (Dyer and Muchugh, 1975)

- 2- مجموعة (1) : أظهرت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي والأداء، حيث أتت هذه الدراسة متفقة مع دراسة (Owusu,2000)، وأيضاً توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الربحية والعمر والحجم للمنشأة، وهذه الدراسة اتت متفقة مع دراسة (أبونصار ولطفي، 1998) ودراسة (معاينة، 2006).
- 3- مجموعة (2) : توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين العمر والحجم والأداء للمنشأة، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Leventis,Weetmam,2004)، كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين ربحية المنشأة واتت هذه الدراسة متفقة مع دراسة (Deloof and Weets,2003).
- 4- مجموعة (3) : توصلت الدراسة لهذه المجموعة بأنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الربحية والحجم والعمر والأداء والرفع المالي للمنشأة وأتت هذه الدراسة متفقة مع دراسة (Davis and Whittred,1980) ودراسة (الجهماني، 2000).

مجموعة (1-0) ومجموعة (3-2)

- 1- مجموعة (1-0) : توصلت هذه الدراسة لهذه المجموعة أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين الرفع المالي والحجم والأداء، وهذه الدراسة اتفقت مع دراسة (الجهماني، 2000) ودراسة (Dyer and Muchugh,1975) و مع دراسة (Owusu,2000)، وأيضاً توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين ربحية وعمر المنشأة واتفقت هذه الدراسة مع دراسة (أبونصار ولطفي، 1998) ودراسة (معاينة، 2006).
- 2- مجموعة (3-2) : تم التوصل في دراسة هذه المجموعة إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين توقيت إصدار القوائم المالية النصف سنوية وبين ربحية والرفع المالي والعمر والأداء والحجم للمنشأة، واتفقت هذه الدراسة مع (Deloof and Weets,2003) ودراسة (Davis and Whittred,1980) ودراسة (الجهماني، 2000).

التوصيات :

- 1- توجيه الشركات والعمل على زيادة الوعي لديها بأهمية نشر القوائم المالية النصف سنوية، بحيث أن تحاول الشركات بإصدار القوائم المالية النصف سنوية بأقل من خمسة عشر يوماً.
- 2- أن تتم معاينة الشركات التي تتأخر عن إصدار القوائم المالية النصف سنوية عن الثلاثون يوماً بعقوبة صارمة، مالم يكن تأخيرها سبب قاهر مثل الشركات الكبيرة الحجم بأعمالها والتي تحتوي على تعقيدات محاسبية كثيرة جداً.
- 3- تفعيل دور المدقق في القوائم المالية النصف سنوية بحيث يكون دور المدقق مهم وأساسي واجباري من خلال القانون وابداء رأيه في القوائم المالية النصف سنوية.
- 4- نشر الوعي من قبل الجهات الحكومية بأهمية القوائم النصف سنوية، والمعلومات التي تحتويها ، ومدى إسهامها في اتخاذ القرارات.

- 5- أن يكون هناك دراسات تتعلق بأثر المدقق الخارجي على القوائم المالية النصف سنوية في رفع درجة الدقة في هذه القوائم التي تصدرها الشركات المصدرة.
- 6- السعي إلى توضيح وتفصيل أكثر في البنود الإيضاحية تشبه التقارير المالية السنوية، والوصول بها إلى نفس قوة التقارير المالية السنوية في الدقة.

المراجع:

- 1- أبو نصار، محمد، ولطفي منير. (1998). العوامل المؤثرة في تأخير إصدار القوائم المالية السنوية للشركات الأردنية، دراسات، العلوم الادارية، المجلد (25)، العدد (2).
- 2- جرن، بسام. (2003). أهمية التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- 3- الجهماني، أحمد عبد الفتاح. (2004). التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصنانية باستخدام القياس متعدد الجهات، عدد (2) صفحة (209).
- 4- حماد، طارق. (2002). موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول. جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 5- حنان. (2006). من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، جامعة حلب- جامعة عمان الأهلية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مكتبة وائل.
- 6- حنش، حسان. (2009). القوائم المالية المرحلية-أهميتها وامكانية اعدادها في الجمهورية اليمنية -دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة.
- 7- خشارمة. (2003). العوامل المؤثرة في اختيار مدقق حسابات الخارجي في الشركات المساهمة، عدد (2-1)، صفحة (1).
- 8- الدحود، حازم فهي. (2014). العوامل المؤثرة على توقيت إصدار التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "دراسة تطبيقية". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 9- دهمش، نعيم. (1995). القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاماً، المكتب الاستشاري، عمان، الأردن..
- 10- سعادة، علي العبد سعادة. (1998). الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (5)، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
- 11- السويطي، مطر موسى. (2008). التأصيل النظري للمعلومات المحاسبية المهنية المحاسبية، مكتبة وائل، عمان، الأردن.
- 12- الشاهد، سمير، وعبدالعال، طارق. (2000). قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، ص23.
- 13- صالح، أيمن. (2008). أثر نشر التقارير المالية المرحلية على أسعار الأسهم. رسالة ماجستير، كلية ادارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.
- 14- طاهات، صقر. (2005). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية، رسالة ماجستير، كلية ادارة المال والأعمال، جامعة آل البيت.

- 15- العاشم، عبد الحكيم سالم. (1997). دور التقارير المالية النصف سنوية في اتخاذ القرارات الاستثمارية - الاطار العام لإعداد القوائم المالية، المحاسب القانوني العربي، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 103.
- 16- فراج، عثمان. (1995). التقارير المالية كأداة لتحقيق الإفصاح المحاسبي في وحدة قطاع الأعمال العام الصناعي، المجلة العلمية : كلية الاقتصاد والأعمال، العدد الأول جامعة عين شمس، ص 423-434.
- 17- الفضل، مؤيد محمد، ونور عبد الناصر إبراهيم. (2006). تحليل أهمية العوامل المؤثرة في تأخير إصدار التقارير السنوية للشركات (دراسة مقارنة من وجهة نظر المديرين والمدققين القانونيين في كل من العراق والأردن). مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 33، العدد 2.
- 18- الكبيسي، علا زلوط. (2009). مدى ملائمة القوائم المالية لمتطلبات المعيار (39) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية -جامعة الاسكندرية العدد رقم (2) المجلد رقم (46).
- 19- لطفي، أمين. (1998). التحليل المالي للتقارير والقوائم المحاسبية لأغراض تقييم أداء الشركة وخططها المستقبلية والاستثمار في الأوراق المالية بالبورصة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 20- مسعود، مسعود بالقاسم. (2005). أثر توقيت إصدار القوائم المالية على أسعار الأسهم وحجم التداول، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- 21- مطر، موسى السويطي. (2008). التأصيل النظري للمعلومات المحاسبية المهنية المحاسبية، مكتبة وائل، عمان، الأردن.
- 22- معاينة. (2006). العوامل المؤثرة في توقيت إصدار التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- 23- نصر، عبد الوهاب نصر. (2001). خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الدار الجامعية، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، مصر.
- 24- هيئة الأوراق المالية. (2002). قانون الأوراق المالية رقم (76) لسنة 2002. عمان، الأردن.
- 25- Amitabh Joshi. (2005). Timeliness In Corporate Reporting Of Indian Public Financial Institutions. www.ssrn.com.
- 26- Bontas, Cristina Bunea. (2009). Interim Financial Reporting In The Perspective Of Harmonization Of The Romanian Accountancy With International Financial Reporting Standards. bontasc@yahoo.com. www.ssrn.com.
- 27- Bushee, B. , and C. Noe ، (2000). Corporate disclosure practices ,Institutional Investors ,and Stock Return Volatility. Journal Of Accounting Research 38 ، 171-202.
- 28- Bushee ،B., Matsumoto ،and G.Miller ، (2003). Open Versus Closed Conference Calls: The Determinates and Effects Of Broad Rining Access To Disclosure. Journal Of Accounting and Economics 34 ، 149-169.
- 29- Courtis ،J.K1976 " Relationship between timeliness corporate reporting and corporate attributes ".
- 30- Deloof, M. and Weets ،V. (2003) EnterFinance ، Information Disclousre and The Timeliness Of Annual Shareholder Meeting and Financial Statement Filing In Beqium. Working paper (University Of Antwerp ،Belgium).

- 31- Efrim, J. Boritz (2006). Determinants Of The Timeliness Of Quarterly Reporting : Evidence From Canadian Firms: www.ssrn.com .
- 32- FASB, Statement Of Accounting Concept No. 2 .page 5.
- 33- Givoly, D. and D. Palmon ،1982 "Timeliness Of Annual Earning Announcement " some empirical evidence. The Accounting Review. 57 (3) : 485-508
- 34- Haw, I-M. Qi, D. and WU, W. (2000), Timeliness Of Annual Report Release Market : The Case Of China. Journal Of International Financial Management and Accounting. 11 (2) 563-577.
- 35- Leventis, S. and Weetman, P. (2004). Timeliness Of Financial Reporting : Applicability Of Disclosure Theories In An Emerging Capital Market. Accounting and Business Research. 34(1): 43-56.
- 36- Owusu-Anash, S. (2000). Timeliness Of Corporate Financial Reporting In Emerging Capital Market: Empirical Evidence From The Zimbabwe Stock Exchange. Accounting and Business Research, 30 (3): 241-254
- 37- Ranson, Brian J., "Credit Risk Management", November 2003
- 38- Robert W.Mc Gee AND Xiaoli Yuan .(2008) . Corporate Governance and The Timeliness Of Financial Reportinf : An Empirical Study Of The People Republic Of China . www.ssrn.com
- 39- Robert W.McGee AND Xiaoli Yuan. (2008). Corporate Governance and The Timeliness Of Financial Reportinf: An Empirical Study Of The People Republic Of China. www.ssrn.com.
- 40- Sengupta, P. (2004). Disclosure Timing : Determinates Of Quartely Earning Release Dates. www.ssrn.com .
- 41- Skinner, D. (1994) " Why Firms Voluntarily Disclose bad-news ". Journal Of Accounting Research 32,38-60.
- 42- Wang, Xionguan ,Jun Gu and Wenna Chen (2008). Timeliness Of Annual Report, Management Disclosure and Information Transparency. Evidence From China. www.ssrn.com .
- 43- White, G. I., Sondhi, A. C. and Fried, D. (2004). The Analysis and Use Of Financial Statement. Third Edition ،John Wiley & Sons,Ins.

Factors Affecting The Timing Of The Issuance Of Financial Statements For The Semi-Annual Industrial And Service Companies Listed In Amman Stock Exchange "An Empirical Study"

Abstract: The study aimed to uncover the factors that affect the timing of issuing semi-annual financial statements through the industrial and service companies listed on the Amman Stock Exchange during the years 2007-2008. The five hypothesis hypotheses were examined. Company performance, company life, company size and company's financial leverage. The dependent variable was the timing of the issuance of the semi-annual financial statements. The results showed no statistically significant relationship with the hypotheses of the study. There was also no statistically significant relation with the financial increase and performance. However, there was a statistically significant relationship with profitability, age, size, and also the absence of a statistically significant relation with the financial leverage, the existence of a statistically significant relationship with profitability, and the group that publishes the financial statements from the forty-sixth day, and that most of the groups have no statistically significant relation to the study hypotheses. The results also indicated that the integration of groups, (0+1) is the period from which the financial statements are issued from the first to the thirtieth day. There is no statistically significant relationship with the financial increase, size and performance. However, there was a statistically significant relationship with age and profitability. The group (2 + 3) Which issues financial statements from today For thirty or more, the absence of a statistically significant relationship to the hypotheses of the study.

Keywords: Financial Statements, Timing of The Issuance Of Financial, Financial Leverage, Performance, Earnings per share.